الأمم المتحدة

E/2006/NGO/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

نيويورك، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

"تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة".

بيان مقدم من الحركة "الإنسانية الجديدة"، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2006/100.

100506 100506 06-32150 (A)

القضاء على الفقر والجوع والبؤس: تجربة اقتصاد المشاركة

معلومات أساسية

في عام ١٩٩١ شهدت تشيارا لوبيتش، بينما كانت مارة بمدينة سان باولو البرازيلية المترامية الأطراف في طريقها إلى بلدة آراسلي، التي هي مركز حركة فوكولار، وجماعة الإنسانية الجديدة، في البرازيل، التناقض الصارخ بين ناطحات السحاب الحديثة المتعددة وما يحيط بها من مساكن الصفيح العديدة.

هذه المساكن كانت بمثابة الصدمة لمشاعر تشيارا، كما صدمها بوجه خاص الوعي الذي يتمتع به بعض من يعيشون هناك من أعضاء الحركتين اللتين أنشأتهما. إن أسلوب الحياة الذي اختارته تشيارا منذ عام ١٩٤٣، عندما كانت تتحمل في مدينة ترينتو الايطالية عناء الغارات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية، قد أرهف شعورها بمحبة الجيران في المواقف التي من هذا القبيل. وعرفت أنها لا بد وأن تفعل شيئا ما.

وأثناء الحرب، أدركت بوضوح شديد كلمات معينة في الإنجيل حفظتها، هي ومن صاروا الآن رفاق عمرها، في القلب. وهذه كانت دعاء السيد المسيح في عشائه الأخير قبل أن يصلب: ''أبتي، فليكونوا واحدا، كما أنا وأنت واحد''. هذه الوصية الروحية عبرت عن الحاجة إلى المحبة المتبادلة، المحبة التي تجلب الاتحاد والبعد القدسي لحياة الناس عبر أنشطتهم الإنسانية.

وصارت الاستجابة لهذا المثل الأعلى، أي العيش في حالة اتحاد، هي سبب وجود تشيارا ورفاقها عندما أظهر الدمار الناجم عن الغارات الجوية تعرض أغراضهم الشخصية للخطر. واليوم، يجمع الغرض الأسمى المتمثل في ''الحياة لأجل اتحاد الناس جميعا''، بين أربعة ملايين نسمة في شتى أنحاء العالم.

وهؤلاء أناس من كل الأعمار والبيئات الاجتماعية والأعراق والجنسيات والإثنيات والأديان والمعتقدات. أما وقد آمن هؤلاء بالغرض الأسمى المتجسد في عالم متحد، فقد دشنوا أكثر من ألف مشروع اجتماعي؛ وهي مشاريع تشمل المدارس والمستشفيات والمراكز المجتمعية وأنشطة التنمية الاقتصادية وثلاثين بلدة دولية مستكملة تضم مدارس ومنازل وأسرا ومشاريع اقتصادية صغيرة.

وفي سان باولو، شعرت تشيارا بأنها مدفوعة للبحث عن سبيل لضمان الحياة الكريمة، على الأقل، لهؤلاء البرازيليين الذي يشاركونها طريقتها في الحياة وعانوا محنة تعذر تلبية مطالب أسرهم الأساسية، من غذاء وتعليم ورعاية صحية ومسكن. ولم يعد تقاسم

الفائض من السلع والأموال مع المحتاجين، الذي كان يمارس منذ بداية حركة فوكولار، كافيا لتلبية جميع احتياجاتهم.

ومن منطلق الحاجة الملحة، اقترحت تشيارا على المائتين وخمسين ألف شخص الأعضاء في حركتي فوكولار والإنسانية الجديدة، في البرازيل، فكرة ''اقتصاد المشاركة''. ودعت كل من يود ضم ما لديه من موارد إلى ما لدى الآخرين طواعية إلى أن يفعل ذلك، كي يساعد الناس بعضهم بعضا. وقالت ''إننا فقراء ولكننا كثيرون وبوسعنا أن نساعد بعضنا البعض''.

واقترحت تشيارا أن يتجمع الناس بصفة حملة أسهم لتكوين شركات ''اقتصاد المشاركة'' كي يهيئوا فرص عمل للجماعة وليوزعوا الأرباح بثلاثة طرائق. إذ يمكنهم تخصيص جزء من الحصائل المستبقاة لتطوير الشركة، واقتسام جزء ثان مع المحتاجين، وتخصيص الجزء الثالث لبرامج تعليمية تنهض بفكرة ''اقتصاد المشاركة''.

وتمثلت خطة تشيارا في بناء ''بلدات نموذجية'' للترويج لـ ''اقتصاد المشاركة''. واقترحت أن تفكر شركات مماثلة بمناطق مختلفة من العالم في الإسهام بالطريقة ذاتها لأجل تهيئة فرص العمل وتوليد الأرباح من أجل توزيعها وفقا لهذا المفهوم الجديد. والآن، تساهم مشاريع اقتصادية في شتى أنحاء العالم في اقتصاد المشاركة بتقديم أرباحها لتلبي أساسا احتياجات من يعيشون في البلدان النامية.

نمو المشروع

يبدو أن هذا المشروع يتحدي أي منطق اقتصادي، فبعد مضي ثلاثة عشر عاما تعمل ٧٩٧ شركة، بإرادتها الحرة، وفق مبادئ اقتصاد المشاركة. وهذه الشركات تشمل: ٢٢٦ في إيطاليا، و ١٧٨ في أوروبا الغربية، و ٦٥ في أوروبا الشرقية، و ١٢٢ في البرازيل، و ٦٠ في الأرجنتين، و ٤٤ في أمريكا الوسطى، و ٤٣ في أمريكا الشمالية، و ٤١ في آسيا، في الفلبين أساسا، وثمان في أستراليا، وسبع في أفريقيا، وثلاث في الشرق الأوسط.

وهي تتراوح بين شركات صغيرة الحجم وشركات متوسطة الحجم تعمل في قطاعات اقتصادية متنوعة، على النحو التالي: ٢٠٢ في قطاع الإنتاج، و ١٥٩ في قطاع التجارة، و ٣٨٥ في قطاعات الخدمات، و ٥١ في قطاعات أخرى. ومائتان منها مملوكة لحملة أسهمها، وهناك ٥٨ في صورة شراكات، و ٤٩٤ مملوكة ملكية فردية، و ٣٠ في صورة تعاونيات، و ١٥ في صورة جمعيات غير هادفة للربح. وهناك ٤٨ شركة تتراوح

مبيعاتها بين مليون دولار و ٦٠ مليون دولار، وبين هذه الشركات سبع تتجاوز مبيعاتها عشرة ملايين دولار.

واليوم، تعمل تسع شركات قرب بلدة آراسلي، في البرازيل، وهي تنتج الملابس والأوعية البلاستيكية، والمنظفات؛ وتشمل مؤسسة مالية، وشركة لبيع المستحضرات الدوائية بالجملة، ومدرسة، وعيادة طبية شاملة. وغالبية الأربعة آلاف مستثمر في الشركة التي تدير هذا المجمع الصناعي البرازيلي تتألف من صغار حملة الأسهم، وبعضهم يعيش في مدن الصفيح. وقد أنشأوا مشاريع اقتصادية صغيرة ليجمع كل منهم الدولارات الخمسة اللازمة لشراء سهم واحد يعطيه نصيبا في ملكية هذا المشروع، الذي بدأ يساعد في التخفيف من حدة البؤس الذي وجدوا أنفسهم فيه.

إن من يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة يساهمون في المشروع بشيء أهم، هو احتياجاتهم التي يقدمونها. فهم يطرحون احتياجاتهم على الجماعة، مثلما يطرح رجال الأعمال ما لديهم من أرباح ووظائف على الجماعة. والمشروع بحاجة إلى المضي قدما للأمام. وبهذه المشاركة الجمعية في الاحتياجات والأرباح تتطور الجماعة نحو الاتحاد الذي يجلب الشعور بالرضا والسلام والسعادة للجميع، لأن الجميع يعطون بعض الشيء ويحصلون، بنفس القدر، على بعض الشيء.

ومنظمو مشاريع اقتصاد المشاركة مطالبون بإتباع الممارسات الإدارية السليمة، وإنتاج منتجات جيدة ومفيدة، ودفع الضرائب لا الرشاوى، وتجنب التلوث، وإتباع أسلوب المكاشفة مع العاملين والإدارة العامة والمنافسين، في ظروف نطلق عليها ''نزع السلاح الاقتصادي'' المعقول.

فما هي آثار هذا السلوك المختلف نوعيا؟ إن منظمي المشاريع الذين يتبعون نظام ''اقتصاد المشاركة'' يواجهون نفس الصعوبات التي تواجهها المشاريع الاقتصادية المماثلة، بل قد تكون هذه الصعوبات أفدح أحيانا لأن ثقافة المشاركة تعني ضمنيا الانضباط. وقد فشلت بعض المشاريع وبدأ غيرها، ولكن عدد المشاريع الإجمالي مستمر في الازدياد.

وفي الوقت ذاته، غالبا ما تواجه المشاريع الاقتصادية أحداثا إيجابية تشير إلى تدخل ''حامل أسهم خيِّر''. وهم يرون بأنفسهم صدق ما وعد به الإنجيل إذ قال ''إعطوا، تُعطوا كيلا جيدا ملبدا مهزوزا''.

وفي مناسبات عديدة وجدوا أيضا أن السعي المستمر إلى الاتحاد بين العمال والمديرين والموردين والعملاء والإدارات العامة يفضي إلى ما يسميه بعض علماء الاقتصاد ''انفعالية الثقة''، أي الانفتاح المتبادل والنزاهة المتبادلة في التعامل مع من نقابلهم أثناء ممارسة النشاط

الاقتصادي، بمن فيهم المنافسون. وهذا يؤدي إلى اقتصاد يقوم على ''الالتزام بالنمو معا'' لا على الصراع على الوجود.

الشخص الإنساني واقتصاد المشاركة

يهدف اقتصاد المشاركة إلى وضع الكائن البشري في المقدمة، بادئا بالمحتاجين. وفي نفس الوقت، يبرز ذلك الاقتصاد شخصية منظم المشاريع، الذي يقول عنه إننا نظلمه إذا وصفناه بأنه ''الإنسان الاقتصادي''، أي نموذج الشخص الذي لا يهدف إلا إلى منفعته الشخصية ولا يهتدي إلا بمنطق ''المصلحة الشخصية'' الرشيدة. ومنظمو المشاريع هؤلاء يشكلون شركاتهم وفقا لقيمهم ومعتقداتهم تحقيقا لمصلحة الجميع، لا مصلحتهم وحدهم.

وقد قال لويجي إينودي، رجل الاقتصادي الايطالي الذي عاش في القرن العشرين وصار رئيسا لجمهورية إيطاليا عام ١٩٤٨، إن الدوافع التي تحرك منظمي المشاريع أعقد مما يعنيه نموذج الإنسان ''الاقتصادي''. فالكائن البشري ''لديه دافع إلى العمل والإنتاج والادخار، بالرغم مما يمكننا ابتداعه لإرباكه أو لعرقلته أو لتثبيط همته''. وهذا لأن لديه، سواء كان رجلا أو امرأة، رؤيا وبصيرة يفيدان بأن ''شركته (أو شركتها)، ستزدهر وستحصل على الائتمان وستزرع الثقة في أفئدة العملاء بأعداد متزايدة''. وهذه سمة رئيسية للنجاح، ''الذي هو بقوة الربح الذي ينبغي أن يجنيه منظم المشاريع بسبل مختلفة وبمجهود أقل وأمان أكثر''.

وتتعمق تشيارا لوبيتش في جوهر الشخص الإنساني، فتقول:

''بعكس الاقتصاد الاستهلاكي، القائم على الامتلاك، يستند اقتصاد المشاركة إلى ثقافة العطاء.

''وقد يبدو شديد الصعوبة أو الطموح أو بطوليا للغاية، ولكنه ليس كذلك، لأن البشر مخلوقون في صورة الرب، الذي هو الحب.

''إنهم يجدون كمالهم في المحبة والعطاء.

''وهذه الحاجة في أعمق أعماقهم سواء آمنوا أو لم يؤمنوا.

''وبهذا الإيمان، الثابت بالتجربة التي خضناها،

''نأمل أن يشيع في الكون اقتصاد المشاركة''.

(تشيارا لوبيتش، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)

وتؤكد تجربة اقتصاد المشاركة التي شهدتها الأعوام الثلاثة عشر الماضية أن هذا صحيح. فقد اكتشف ذوو الحاجة وأرباب المشاريع الاقتصادية أن الله يحبهم جميعا وأنه معهم دائما، سواء في العمل أو في المترل. ويشعر منظمو المشاريع بقوة ''حامل الأسهم اللامرئي'' هذا. كما لو كان الرب قد حصل لهم على حد ائتمان غير محدود. وهم يتركون له حيزا ليعمل عمله في حياتهم ، وقد كفوا عن الدهشة وهم يرون أفعاله.

إن من يعانون الظروف الناجمة عن الفقر يشعرون بمسؤولية تقاسم احتياجاتهم، وغالبا ما يتقاسمون ما يتلقونه مع الآخرين الذين يبدون أشد منهم عوزا في تلك اللحظة. وإذ تأخذ أحوال معيشة البعض في التحسن، يبدءون في تقاسم أرباح مشاريعهم الاقتصادية مع غيرهم من خلال اقتصاد المشاركة.

ويتكون في الشركات الموجهة نحو اقتصاد المشاركة – وفي الشركات المماثلة – ''رأسمال من العلاقات''. وقيمة هذه العلاقات لا يمكن تحديدها كميا في 'ميزانية عمومية'. وهي أيضا مورد لا يمكن أن نستحوذ عليه بالمناورات المالية أو المضاربات. هذه العلاقات مع الشركات الأخرى مفيدة في أوقات الشدة، وتظل تتعمق في جو من الثقة يحترم فيه كل واحد الآخر وتلقى فيه آراء كل واحد ترحيبا. وغالبا ما يؤدي هذا الجو المساند وهذا التمازج بين الخبرات إلى حلول فنية مبتكرة للمشكلات العويصة أو إلى أفكار جديدة تثمر منتجات جديدة مصيرها النجاح. وذلك يولد إحساسا بالسلام والرضا وتحقيق الذات لكل من يشارك في الأمر.

مبادرة اقتصادية للتخفيف من وطأة البؤس

هل يمكن أن ينتشر هذا المشروع ويساعد عالم اليوم؟ إنه ليس نموذجا اقتصاديا جديدا، بل اقتصاد لأشخاص جدد يريدون العيش وفقا لثقافة العطاء.

ومن المستحيل التوسع في النموذج الغربي القائم على الروح الاستهلاكية المتعاظمة دوما وبلا نهاية في أنحاء العالم كافة، لأنه ليست ثمة موارد لإدامته. وعلى سبيل المثال، فإن ١٦ في المائة من سكان العالم في الاقتصادات الكبرى يستهلكون ٥٢ في المائة من الأوكسجين المتجدد في الغلاف الجوي. ومقاومة العولمة لا تزال قوية، والإرهاب مستمر في العثور على تربة خصبة في البلدان التي يخشى فيها الناس خسارة هويتهم الثقافية والدينية في مواجهة الثقافة الغربية.

إننا بحاجة إلى العثور على معالم جديدة لمستقبل مستدام، ولكننا نرى أنه لتحقيق هذا الهدف لا بد أن نبدأ الحوار بحثا عن نموذج اقتصادي وثقافي جديد يتيح للناس بلوغ التحقق

الشخصي، وهذا ينبغي أن يتمثل في طريقة تحترم البيئة وتضع رفاه الأجيال المقبلة في الحسبان.

لقد اقترحت حركة الإنسانية الجديدة ''مبادرة اقتصادية تقوم على المشاركة'' وتطبق على الكائن البشري الذي يعمل في جانب العرض منظما للمشاريع، أو يقوم في جانب الطلب بدور المستهلك، أو يقوم بدور المستثمر الممول للأنشطة الاقتصادية، أو المواطن الذي يساهم في التنمية وفي عمل المؤسسات.

لقد شهدت مدينة جنوا، في حزيران/يونيه ٢٠٠١، مؤتمرا لحركة الإنسانية الجديدة، شاركت فيه الأمم المتحدة وعلماء اقتصاد وعدد من أهل العلم ومنظمو مشاريع من جميع القارات؛ واقترح ذلك المؤتمر ''وثيقة جنوا'' التي تضمنت خطوات محددة للقضاء على الجوع والفقر.